شعار مرفوض..!!

فاجأنا السيد/ حسن الألفى وزير الداخلية فى خطاب له فى إحدى المناسبات التى نظمها جهاز الشرطة، بانه قرر - وحده ومن تلقاء نفسه - تغيير شعار الشرطة ليصبح الشرطة والشعب فى خدمة الوطن، بعد ان كان هذا الشعار هو : الشرطة فى خدمة الشعب..!!

ومع اننا لسنا ممن يؤمنون بالشعارات، وانما يحكمون فقط على «الاداء» والتطبيق، الا ان الشعار الجديد الذى اطلقه السيد/حسن الالفى يستحق المناقشة سواء من ناحية الشكل، او من ناحية المضمون. أما من ناحية الشكل، فان شعار الاداء لاى جهاز من أجهزة الدولة هو جزء من سياسة الحكومة التى تتقدم بها الى مجلس الشعب بعد تشكيلها ليقرر فى ضوء هذه السياسة منحها الثقة أو حجبها عنها. وبالتالى فليس من حق احد الوزراء - منفردا - أن يختار الشعار الذى يراه لوزارته - وحده ومن تلقاء نفسه - فلابد من رقابة الشعب على هذا الشعار، ولابد له من الموافقة أو الاعتراض على اى شعار قائم او أى شعار جديد.. هذا بطبيعة الحال اذا كان شعار اى جهاز من اجهزة الدولة يعبر فعلا عن هدف هذا الجهاز وطريقة ممارسته لمسئولياته، اما اذا كان الهدف من رفع الشعار هو أغراض الدعاية «والانتشار» من خلال اجهزة الاعلام، فهذه مسألة اخرى لا نظن انها يمكن ان تعبر عن المسئولية او احترام عقول المواطنين.

أما من ناحية الموضوع، فان شعار السيد/حسن الالفى «الشرطة والشعب فى خدمة الوطن» فهو شعار لا سند له من اى فكر دستورى او سياسى، فليس هناك شئ مجرد اسمه الوطن يخدمه الشعب وتخدمه الشرطة، وانما هناك شئ اسمه الشعب - اى مجموع المواطنين - وهذا الشعب هو مصدر السلطة فى اى دولة، وهو الذى تخدمه كافة سلطات الدولة واجهزتها، فهو الذى يدفع رواتب جميع العاملين فى هذه الاجهزة من اجل خدمته ووفقا لارادته، بما فى ذلك جهاز الشرطة.

واذا كانت الدولة تتكون من ثلاثة عناصر - وفقا للرأى السائد لجميع رجال القانون، هى الشعب والارض والسيادة، فان كلمة الوطن لا يمكن ان تعبر الا عن «الاقليم» الذى يعيش عليه شعب من الشعوب ويقيم عليه سلطات تتولى اعمال السيادة بارادة هذا الشعب وتحت رقابته. فالوطن بالنسبة للشعب كالمسكن بالنسبة للاسرة، ولايمكن ان تكون الاسرة فى خدمة «المسكن» لكن الطبيعى ان يكون المسكن فى خدمة الأسرة..!!

لذلك فكلمة الوطن لا تستعمل عادة الا عند الحديث عن الاخطار الخارجية، فنقول ان الجيش يحمى حدود الوطن، اى انه يدفع اى خطر يتهدد «اقليم» الدولة وبالتالى فهو يدفع الخطر عن الشعب الذى يقيم فوق هذا الاقليم، اما اذا كنا نتحدث عن اجهزة تتولى خدمة الشعب داخل حدود بلاده، فان دور هذه الاجهزة يقتصر على خدمة الشعب وليس الوطن.. وكفاها فخرا ان تكون فى خدمته.. وكثيرا ما خلطت الانظمة الشمولية بين المعانى المختلفة - عن عمد - واستخدمت الفاظا مجردة للتغطية على اهدافها المستترة فى استمرار سيطرتها وتحكمها، فسمعنا تعبيرات مثل النظام، وأمن الدولة، والقيادة السياسية، وغيرها من التعبيرات «المجردة» فى اشارة الى امن وبقاء الانظمة الحاكمة، وبصرف النظر عن رأى الشعب فى هذه الانظمة وحكمه عليها، اما الانظمة الديمقراطية فان الحديث فيها يدور دائما عن الشعب - او عن المواطن بالتحديد - الذى هو الهدف فى اى مجتمع ديمقراطى، تعمل من اجله كافة اجهزة الدولة، وتستمد من ارادته جميع سلطاتها - وحقوقها - فانتماء الدولة الى المواطن هو المدخل الطبيعى والشرعى لانتماء المواطن الى الدولة وليس العكس، لذلك - مثلا - اتخذت الحركة الوطنية المصرية شعارا لها فى مطلع القرن العشرين يقول إن الامة فوق الحكومة، وهو الشعار الذى اطلقه سعد زغلول، وهو ذات الشعار الذى يتمسك به حزب الوفد حتى اليوم، وتنشره جريدة الوفد على صدر صفحتها الاولى كل صباح، ايمانا بان الهدف من اى عمل سياسى هو الشعب - وليس السلطة - وتعبيرا ايضا عن ان ارادة الشعب تسمو على ارادة اية حكومة.. او اى فرد..

لكن السيد/ حسن الألفى قد قرر - وحده ومن تلقاء نفسه - ان يكون الشعب فى خدمة الارض التى يعيش فوقها، وهو فى حقيقة الامر يعنى ان يكون الشعب فى خدمة نظام الحكم، وهو تعبير غير مسبوق فى شئون السياسة ومفاهيم القانون. وكان الاجدر بالسيد وزير الداخلية ان يرجع الى اساتذة القانون فى كلية الشرطة - او اكاديمية الشرطة كما يسمونها - ليشرحوا له الفرق بين الشعب والارض التى يعيش عليها، وبين الامة والسلطة التى تقوم بارادة هذه الامة وتعمل فى خدمتها، بدلا من الانزلاق الى هذه الشعارات الفارغة من اى مضمون، وكان الاجدر بالسيد وزير الداخلية ان يراقب معاملة اجهزة الشرطة للمواطنين - وكأنهم جميعا من اللصوص والخارجين على القانون - وان يصحح المفاهيم الخاطئة التى بدأت تنتشر فى رؤوس البعض بان «الباشا» فوق «السيد» بحجة مضللة وواهية هى خدمة الوطن..!!

أحمد طلعت